https://doi.org/10.61353/ma.0250039

الأحزاب السياسية وأثرها على شرعية النظام السياسيّ في جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

Political Parties and Their Impact on the Legitimacy of the Political System in the Arab Republic of Egypt during the Era of President Abdel Fattah El-Sisi

م. د اسامه فائق عبد الرسول
جامعة الكوفة – مكتب رئيس الجامعة
osamaf.almtafar@uokufa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/4/28 تاريخ ارجاع البحث 2026/5/17 تار يخ قبول البحث 2026/5/31

تناولت هذه الدراسة أثر الأحزاب السياسيّة على شرعية النظام السياسيّ المصريّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، انطلاقاً من أنّ الأحزاب السياسيّة تُعد من الركائز الأساسية في الأنظمة السياسيّة الحديثة، لما تؤديه من دور في تمثيل أبناء الشعب المصريّ، وتنظيم المشاركة السياسيّة، وتعزيز الرقابة والمساءلة. سعت الدراسة إلى تحليل واقع الأحزاب السياسيّة في مصر في هذه المرحلة، وبيان أسباب ضعفها، والكشف عن انعكاسات ذلك على شرعية النظام السياسيّ.
الكلمات المفتاحية: مصر، الأحزاب السياسيّة، الشرعية، النظام السياسيّ، السلطة.

This study examined the impact of political parties on the legitimacy of the Egyptian political system during the presidency of Abdel Fattah El-Sisi, based on the premise that political parties are considered one of the fundamental pillars of modern political systems due to their role in representing citizens, organizing political participation, and enhancing oversight and accountability. The study aimed to analyze the condition of political parties in Egypt during this period, identify the reasons behind the decline of their role, and examine the implications of this situation for the legitimacy of the political system.

Keywords: Egypt, Political Parties, Legitimacy, Political System, Authority.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

تعدّ الأحزاب السياسيّة من أهم المؤسسات التي يقوم عليها النظام السياسيّ في الدول الحديثة، فالأحزاب السياسيّة تعبر عن مصالح المواطنين وتنظم مشاركتهم السياسيّة، فهي مؤسسات رسمية وشرعية تنشط في صفوف الرأي العام، وتأخذ منه وتمده بالمفيد والأصلح لتطوره واستقراره، بمعنى أنها تأخذ طاقتها من حركته المجتمعية، وهي تمثل حلقة الوصل بين المجتمع والدولة. كما تضطلع الأحزاب السياسيّة بدور محوري في عملية تداول السلطة، وصياغة السياسات العامة، وتشكيل الحكومات، أو مراقبتها، الأمر الذي يجعلها ركناً أساسياً في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعزيز شرعية النظام السياسيّ. وفي هذا الإطار، ترتبط الأحزاب السياسيّة وفاعليتها بدرجة كبيرة بمستوى الاستقرار السياسيّ. غالباً ما ينظر إلى الأحزاب السياسيّة بعدّها أحد المؤشرات الأساسية لمدى تطور النظام السياسيّ وقدرته على استيعاب التعددية السياسيّة وتنظيم التنافس السلمي على السلطة.

شهدت الحياة السياسيّة في مصر تطورات مهمة في العقود الأخيرة، خاصة في سبعينات القرن العشرين، مروراً بفترة التعددية الحزبية المحدودة في حقبة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثم مرحلة التحولات السياسيّة التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011م، إذ أدت هذه الثورة إلى تغييرات تاريخية لم تألفها مصر منذ عقود. فقد أدت إلى الاهتمام الملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة، خاصة الطبقات الوسطى، وأدت إلى الإقبال على نشوء أحزاب سياسية جديدة لم تكن معروفة في الساحة السياسيّة، فضلًا عن نشوء أحزاب سياسية ذات مرجعية دينية، فشكل ذلك ما يعرف بالانفجار الحزبي. إلا أن هذه المرحلة لم تدُم طويلاً، إذ شهدت الحياة السياسيّة في مصر تغييرات عميقة بعد عام 2013م، أدت إلى إعادة تشكيل ملامح النظام السياسيّ وطبيعة التفاعل بين الدولة، والأحزاب السياسيّة. ومع تسلم الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام 2014م عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية، دخلت الحياة السياسيّة في مصر مرحلة جديدة اتسمت بإعادة ترتيب العلاقة بين مؤسسات الدولة والقوى السياسيّة المختلفة. وعلى الرغم من زيادة عدد الأحزاب السياسيّة المسجلة رسمياً، إلا أن معظمها يعاني من الضعف التنظيمي والسياسيّ سواء من حيث قدرتها على التعبئة السياسيّة وتمثيل مصالح المجتمع المصريّ. وقد انعكس هذا الضعف في دور تلك الأحزاب في العملية السياسيّة، وضعف حضورها في الشارع السياسيّ، وعدم قدرتها على استقطاب قواعد جماهيرية واسعة. ومن هنا، فإنّ ضعف الأحزاب السياسيّة قد يؤثر في طبيعة الشرعية التي يستند إليها النظام السياسيّ، إذ يؤدي إلى تراجع دور المشاركة السياسيّة المنظمة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أولاً: أهمية البحث

تنطلق أهمية الدراسة من تسليط الضوء على العلاقة بين النظام الحزبي والشرعية السياسيّة، وفهم التحديات التي تواجه التعددية السياسيّة في جمهورية مصر العربية، وتحليل انعكاسات أثر الأحزاب على الاستقرار السياسيّ المصريّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية الدراسة في تحليل العلاقة بين ضعف الأحزاب السياسيّة وشرعية النظام السياسيّ المصريّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، عن طريق بحث مدى تأثير تراجع الدور الحزبي في المشاركة السياسيّة والتمثيل والرقابة السياسيّة على مصادر الشرعية المختلفة التي يستند إليها النظام السياسيّ المصريّ.

ويثير البحث أكثر من تساؤل، وتقديم رؤى علمية للإجابة عليها:

– ما تأثير الأحزاب السياسيّة على شرعية النظام السياسيّ المصريّ في جمهورية مصر العربية خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي؟

– ما العوامل التي أدت إلى ضعف الأحزاب السياسيّة؟

– كيف أثّر هذا الضعف على الشرعية السياسيّة للنظام؟

– كيف تؤثر الأحزاب السياسيّة في مستوى المشاركة السياسيّة في المجتمع؟

ثالثاً: فرضية البحث

تقوم فرضية هذه الدراسة على وجود علاقة وثيقة بين مستوى قوة الأحزاب السياسيّة ودرجة شرعية النظام السياسيّ. فالأحزاب السياسيّة تعد من أهم المؤسسات التي تسهم في تنظيم المشاركة السياسيّة للمواطنين، وتمثيل مصالحهم داخل النظام السياسيّ، كما تعمل على خلق قنوات اتصال بين المجتمع والدولة. وبالتالي، فإن قوة الأحزاب وفاعليتها تعزز من التعددية السياسيّة وتزيد من ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسيّة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على شرعية النظام السياسيّ. وفي المقابل، يفترض البحث أن الأحزاب السياسيّة في مصر خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تراجع دورها في التعبئة السياسيّة وتمثيل المجتمع، فضلًا عن محدوديتها في التأثير في صنع القرار السياسيّ.

رابعاً: هدف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الأحزاب السياسيّة في جمهورية مصر العربية، وبيان تأثيرها في شرعية النظام السياسيّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وذلك عن طريق تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– التعرف على مفهوم الأحزاب السياسيّة ودورها في الأنظمة المعاصرة، وأهم الوظائف التي تؤديها في الحياة السياسيّة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

– توضيح مفهوم الشرعية السياسيّة ومصادرها المختلفة في الأنظمة السياسيّة، وبيان العلاقة بين التعددية الحزبية وشرعية النظام السياسيّ.

– تحليل تطور الحياة الحزبية في مصر عبر المراحل التاريخية خاصة بعد تحولات عام 2011م.

– تحديد مظاهر ضعف الأحزاب السياسيّة في مصر خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مثل ضعف المشاركة السياسيّة، وقلة التأثير في صنع القرار، وضعف القاعدة الجماهيرية للأحزاب.

خامساً: مناهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، والتحليلي الوصفي، والنظمي، من خلال تحليل العلاقة بين بنية النظام الحزبي ومستوى الشرعية السياسيّة في مصر خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

سادساً: هيكلية البحث

تنقسم الدراسة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتضمن الإطار النظري والمفاهيمي، وهذا المبحث بدوره ينقسم على ثلاثة مطالب: تناول في المطلب الأول مفهوم وتعريف الأحزاب السياسيّة، بينما نوضح في الثاني وظائف الأحزاب السياسيّة في النظام الديمقراطي، أما في الثالث فيوضح مفهوم شرعية النظام السياسيّ.

بينما يتناول المبحث الثاني تطور الحياة الحزبية في جمهورية مصر العربية بعد عام 2011م، عبر ثلاثة مطالب: تضمن المطلب الأول الأحزاب السياسيّة قبل عام 2011م، أما الثاني الأحزاب السياسيّة بعد عام 2011م، بينما ركز الثالث على الأحزاب السياسيّة بعد عام 2013م.

وينفرد المبحث الثالث ببيان أسباب ضعف الأحزاب السياسيّة في مصر. ويتضمن المطلب الأول الأسباب والعوامل الداخلية لضعف الأحزاب السياسيّة في جمهورية مصر العربية، أما المطلب الثاني فيتضمن العوامل والأسباب الخارجية لضعف الأحزاب السياسيّة في جمهورية مصر العربية، والثالث يتضمن أثر ضعف الأحزاب السياسيّة على شرعية النظام السياسيّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

تعدّ الأحزاب السياسيّة من أهم المؤسسات السياسيّة في أنظمة الحكم الديمقراطية وغير الديمقراطية، إذ تمثل وسيلة لتنظيم المشاركة السياسيّة وحلقة الوصل بين المجتمع والدولة. إذ تسهم في تنظيم المشاركة الشعبية وتحقيق التمثيل السياسيّ وإدارة التنافس على السلطة. غير أنّ فاعليتها تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسيّ، والبيئة القانونية، والاجتماعية المحيطة بها.

المطلب الأول: مفهوم وتعريف الأحزاب السياسيّة

تعدّ الأحزاب السياسيّة مؤسسات لها دورها في الحياة السياسيّة، بل إن البعض يعتبر أن الأحزاب السياسيّة هي المحرك الأساسي للعبة السياسيّة في جميع النظم. فتعد الأحزاب السياسيّة أحد عناصر النظام

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

السياسيّ والدستوري الحديث، التي ظهرت وازدهرت في ظل تطبيقات الوسائل الديمقراطية، حتى أصبحت أحد المؤشرات الرئيسية على وجودها، فلا ديمقراطية من دون الأحزاب ولا أحزاب من دون ديمقراطية. ويتحدد دورها عن طريق مشاركتها السياسيّة سواء بصورة منفردة أو مشتركة، في الحكم، أو المعارضة، وفقاً لأحكام الدستور النافذ (الشكراوي، 2014، صفحة 258).

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسيّ، والقانوني للأحزاب السياسيّة، وذلك بحسب الأيديولوجيات، وبحسب تطور النظرة إلى ما تقوم به الأحزاب السياسيّة من دور في الحياة السياسيّة.

عرفه الدكتور رمزي طه الشاعر بأنه: (جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة، أو الاشتراك فيها) (الشاعر، 1979، صفحة 104).

كما عرفته سعاد الشرقاوي: (الحزب السياسيّ هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بغرض الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة). من التعريف أعلاه، يتعين اجتماع أربعة شروط أساسية في المؤسسة التي تعدّ حزباً، وهي: استمرارية التنظيم، وإقامة علاقة مستقرة بين المستوى المحلي والمستوى القومي، والرغبة في الوصول إلى السلطة وممارستها، وأخيراً الاهتمام بالحصول على سندّ شعبي من خلال الانتخابات (الشرقاوي، 2005، صفحة 14).

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسيّة في النظام الديمقراطي

إنّ وجود الأحزاب السياسيّة يؤدي وظائف كثيرة في عدة مجالات في مجال الحكم والمجتمع، ويمكن تلخيص هذه الوظائف فيما يأتي:

1. تعد الأحزاب السياسيّة حلقة وصل رئيسية بين الحاكمين والمحكومين (الشعب والسلطة)، فالأحزاب السياسيّة تتولى تنظيم الرأي العام، وبلورة إرادته على نحو يمكن بسهولة التعرف على اتجاهه. فعن طريق الأحزاب السياسيّة يلتقي الشعب بنوابه، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة عن طريق النقاش في المسائل العامة، ومن ثم إيصال أصواتهم، وتحقيق الفائدة، والمصلحة للشعب والدولة (الطماوي، بلا سنة، الصفحات 261-262).
2. تعد الأحزاب السياسيّة الوسيلة الأساسية للمعارضة الحديثة، سواء كانت الأحزاب متجانسة التكوين، أم غير متجانسة، غير أنّ لعدد الأحزاب السياسيّة وتجانس تكوينها تأثيراً كبيراً في نوعية المعارضة (الحلو، 1996، صفحة 295).
3. تعد الأحزاب السياسيّة مدرسة لتربية الجماهير وتنظيمها، فهي تعمل على تثقيفهم سياسياً ليتمكنوا من المشاركة في المسائل العامة، وهذه المهمة تبدو شاقة، أو مستحيلة بغير وجود الأحزاب السياسيّة (الطماوي، 1996، صفحة 247).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4. تكوين القيادات السياسيّة، إذ يقوم الحزب بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسيّ وممارسة السلطة وترشيحهم إلى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة (الشكراوي، 2014، صفحة 269).

المطلب الثالث: مفهوم شرعية النظام السياسيّ

يقصد بالشرعية أن تتولى الهيئة الحاكمة السلطة في الدولة على وفق القواعد محددة سلفاً وتحظى برضى الجماعة المحكومة. فهي تعد مهمة جداً في الأنظمة الديمقراطية وتساعد على تعزيز الاستقرار السياسيّ للحكومات والحدّ من الصراعات، إذ أنه بدون الشرعية، الحكومات ستواجه الفوضى، أو السقوط. فالشرعية السياسيّة تكون في الدول التي تتبع النظام الديمقراطي حقيقية، أما في الدول التي تتبع نظاماً متسلطاً وغير ديمقراطي، فالأمر عكس ذلك (عبد الدين، 2018، صفحة 17).

وهناك ثلاثة مصادر للشرعية حددها ماكس فيبر يمكن أن تستمد منها الهيئة الحاكمة شرعيتها (وهبان، 2003، صفحة 34): الشرعية التقليدية التي تستند إلى العادات والتقاليد، والشرعية الكاريزمية التي تستمد من قدرات القائد الشخصية وتأثيره النفسي على الجماهير، والشرعية القانونية التي تقوم على أساس القوانين الواضحة أي الدستور بوصفه الوثيقة القانونية الأسمى في معظم الدول. ولكن لا بد من أن يوافق الدستور في حد ذاته القيم الأساسية للمجتمع وأهدافه العليا (مهنا، بلا سنة، صفحة 171).

المبحث الثاني

تطور الحياة الحزبية في مصر بعد عام 2011م

شهدت الحياة السياسيّة والحزبية في جمهورية مصر العربية عدة تحولات قبل وبعد عام 2011م، إذ شهدت قبل عام 2011م تعددية شكلية وهيمنة حزب سياسي واحد، أما بعد عام 2011م حدث ما يسمى بالانفجار الحزبي وذلك بسبب تغيير شروط تأسيس الأحزاب لتصبح بالإخطار بدلاً من الترخيص.

المطلب الأول: الأحزاب السياسيّة قبل عام 2011م

لقد مرّ وضع الأحزاب السياسيّة في الدساتير المصريّة بمرحلتين؛ المرحلة الأولى لم يشار فيها إلى الأحزاب السياسيّة وهي مرحلة ما قبل ثورة عام 1952م؛ أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي بدأت بعد الإعلان الدستوري لعام 1952م (العزباوي و حسن، 2012، صفحة 5). ففي صباح يوم الأربعاء الموافق 23 يوليو عام 1952م، أعلن القائد العام للقوات المسلحة المصريّة بياناً ينهي العهد الملكي ويبدأ العهد الجمهوري. إذ مرّت الحياة الحزبية منذ قيام الجمهورية المصريّة وحتى عام 2011م بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الممتدة من (1952م–1976م). عند تسلم الضباط الأحرار مقاليد الحكم، لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يقوموا به، عندما وجدوا أنفسهم فجأة في مقاعد السلطة، ولم يكن لهم فكر أيديولوجي موحد. بعدها ونتيجة خبراتهم وممارستهم العملية في الحكم، تطورت الأيديولوجية، فاتسمت سياسة الرئيس جمال عبد الناصر بغياب التعددية ووجود تنظيم سياسي شرعي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وحيد في البلاد (هلال، 2010، الصفحات 300-301). وجاءت أول إشارة إلى التنظيمات السياسيّة في دستور عام 1956م غير أنه أخذ بنظام الحزب الواحد.

المرحلة الثانية: مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات الممتدة من (1976م-1981م) كانت تعددية حزبية مقيدة. وعلى الرغم من أن نشأتها قسرية ومصطنعة بسبب عدم إيمان القيادة السياسيّة بقيمة التعددية، إلا أنها تعد تجسيداً لتحول حاد ومفاجئ في الأيديولوجية والتوجهات (مجموعة مؤلفين، 2006، صفحة 136). إذ نصت المادة (5) من دستور عام 1971: (يقوم النظام السياسيّ في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصريّ المنصوص عليها في الدستور) (دستور 1971، المادة 5). كونها جاءت بمبادرة شخصية من الرئيس الراحل محمد أنور السادات ولم تأتِ هذه التعددية عن طريق الصحف أو أعقاب انتفاضة شعبية (إبراهيم، 2004، صفحة 211).

المرحلة الثالثة: مرحلة الرئيس الراحل محمد حسني مبارك الممتدة من (1981م-2011م) حيث سمح للأحزاب السياسيّة بممارسة نشاطها وقد ازداد عدد الأحزاب السياسيّة في تلك الفترة. وعلى الرغم من كثرة هذه الأحزاب وتعددها، إلا أنها لم يكن لها حضور وثقل سياسي في المشاركة كون هذه الأحزاب عملت في ظل نظام رئاسي (عثمان، 2012، صفحة 223). فإن رئيس الجمهورية إذا تميز بشخصيته أكثر من تميزه بحزبه يستطيع أن يكتسب نفوذاً قوياً والتأثير في سير العملية السياسيّة، وهذا ما تمتع به الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (الخطيب، 1983، صفحة 459).

المطلب الثاني: الأحزاب السياسيّة بعد عام 2011م

بعد قيام ثورة 25 يناير، وتنحي الرئيس الراحل محمد حسني مبارك عن الحكم، تم في 13 فبراير عام 2011 تعليق العمل بدستور 1971، إذ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانان دستوريان: الأول في 13 فبراير 2011 والثاني في 30 مارس 2011 وذلك بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي أجري في 19 مارس 2011. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسيّة وتنظيم نشاطها، نصت المادة (4) من الإعلان الدستوري الثاني مشابهاً للمادة (5) من نص دستور 1971 إلا أنه ليس مطابقاً لها (العزباوي و حسن، 2012، صفحة 6). إذ نصت على: (للمواطنين حق تكوين الجمعيات والنقابات، والاتحادات، والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع، أو سرياً، أو ذا طابع عسكري. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس، أو الأصل) (الإعلان الدستوري، 2011، المادة 4).

ممّا أدى إلى ولادة الكثير من الأحزاب السياسيّة؛ فقد ارتفع عددها من (24) حزباً قبل ثورة 25 يناير إلى (87) حزباً سياسياً (العزباوي، 2014، صفحة 16). حيث اختلفت تلك الأحزاب من ناحية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

توجهاتها وسماتها وأفكارها الأيديولوجية، منها أحزاب ذات مرجعيات دينية، ومنها أحزاب سياسية مدنية يمينية ووسطية ويسارية.

إنّ عدد الأحزاب المتزايد هو ظاهرة إيجابية، ولا شك أنها من مكتسبات ثورة 25 يناير. ولكن هل معظم هذه الأحزاب تتمتع بشعبية تجعلها تستطيع المنافسة أمام أحزاب وجماعات لها خبرة في العمل السياسيّ؟ بالطبع الإجابة لا، فهي مجرد تجارب حزبية ناشئة. وإن اتساع عدد الأحزاب لم يرافقه زيادة في حيوية الحياة الحزبية، فيكون من الأفضل لها الانخراط في كيان حزبي موحد يضم الكثير منها يسعى لمنافسة الحزب الحاكم وتنحية المصالح الشخصية جانباً. وحتى فيما بعد، فمن الأفضل للنظام الحزبي المصريّ وجود ما يشبه التكتلين الحزبيين الكبيرين يصوت لهم الشعب في الانتخابات كتجربة الولايات المتحدة، أو المملكة البريطانية على سبيل المثال (حسن، 2013، صفحة 20).

المطلب الثالث: الأحزاب السياسيّة بعد عام 2013م

على الرغم من أن الأجواء التي شهدها ميدان التحرير أثناء ثورة يناير كانت تشير إلى بداية حياة حزبية جديدة وحرية الممارسة السياسيّة، لكن سرعان ما عادت الحياة الحزبية في مصر إلى أنماط الاستقطاب السابقة والتي كانت مستترة تحت تضييقات النظام السابق. وكانت درجة الاستقطاب في هذه المرة أشد من أي وقت مضى، وسرعان ما انتهزت المؤسسة العسكرية الفرصة لتعيد صياغة الحياة السياسيّة في أعقاب انقلاب عسكري قامت به في عام 2013، لتبدأ مرحلة جديدة لم تشهدها مصر في تاريخها الحديث، اتسمت بتجريف الحياة السياسيّة وإقصاء الأحزاب السياسيّة الفاعلة وخلق بيئة سياسية جديدة (فؤاد، 2025).

أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس الراحل محمد مرسي بتاريخ 3 تموز/ يوليو 2014م، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور. التقى الرئيس بعدد من القوى والشخصيات السياسيّة، والدينية المصريّة اتفقوا خلال اللقاء على وضع خريطة مستقبل لبناء مصر، وكان من أهمها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وكذلك الدعوة لإجراء انتخابات مجلس النواب في 18 تموز/ يوليو 2014م (هلال وآخرون، 2015، صفحة 42).

إنّ العشوائية التي اتسمت بها حركة الأحزاب السياسيّة في المرحلة الأولى لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي لن تكون مناسبة سواءً خارجياً، أم داخلياً في الفترة الثانية لهذا الحكم. فعلى المستوى الخارجي، ومع استمرار الانتقادات الموجهة للسيسي بسبب تقويض وإضعاف الحياة السياسيّة، بدا من المناسب خلق مظهر لحياة سياسية تتميز بتعددية حزبية قوية عن طريق وجود عدد محدود من الأحزاب السياسيّة تحت سقف البرلمان، تقوم فيما بينها بأدوار الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وعلى المستوى الداخلي، سيكون من المناسب ضبط عشوائية الأحزاب خاصة مع بداية فترة رئاسية جديدة من المحتمل أن تشهد تعديلات دستورية، ومزيداً من إقرار القوانين والقرارات. إن تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتكررة والتي دعا فيها الأحزاب السياسيّة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إلى الاندماج والتي تلتها تصريحات في الاتجاه نفسه من رئيس البرلمان المصريّ وبعض أعضاء البرلمان تشير إلى أن عملية فك وتركيب الأحزاب السياسيّة الموجودة تحت سقف البرلمان وإعادة هيكلتها من جديد ستكون من أولويات المرحلة الثانية للسيسي، وذلك عبر عدة مسارات متوازية منها استكمال السيطرة على الأحزاب السياسيّة داخل البرلمان، وتوحيد قبضة السيطرة، وتقليل عدد الأحزاب السياسيّة (فؤاد، 2025).

شهدت الانتخابات البرلمانية عام 2015م مشاركة واسعة للأحزاب حيث بلغ عدد النواب المنتخبين 568 نائباً، إلا أن معظم الأحزاب التي تصدرت الانتخابات هي أحزاب موالية للنظام، فقد فازت قائمة (في حب مصر) المؤيدة للرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي تضم أحزاب المصريّين الأحرار، والوفد ومستقبل وطن، بـ120 مقعداً، وهي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. أما المستقلون فقد حصدوا أكبر عدد من المقاعد المخصصة للفردية والبالغ عددها 448 مقعداً (قاسم و الدنان، 2016، صفحة 52).

أما الانتخابات البرلمانية لعام 2020م فقد استطاع حزب مستقبل وطن أن يحصد الأغلبية البرلمانية، وجاء بعده حزب الشعب الجمهوري وحصل على النصيب الأكبر من مقاعد البرلمان.

أما بخصوص انتخابات عام 2026م، فقد أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في 10 كانون الثاني/ يناير 2026م نتائج أطول عملية اقتراع في الحياة النيابية المصريّة، بدأت في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت نحو شهرين بعد إلغاء الاقتراع وإعادته في عشرات الدوائر بسبب مخالفات. وقد أعلنت الهيئة نتائج آخر 49 مقعداً في انتخابات مجلس النواب، بعد تأجل إعلانها بسبب إعادة التصويت في الدوائر التي ألغيت نتائجها في المرحلة الأولى من الانتخابات. تصدر حزب مستقبل وطن موقعه كأكبر حزب ممثل في البرلمان بنظام الترشح الفردي وذلك بسبب قربه من الحكومة، تبعه حزب حماة الوطن القريب كذلك من السلطة. وحصلت الأحزاب الرئيسية الثلاثة المؤيدة للسلطة، مستقبل وطن وحماة الوطن والجبهة الوطنية، على نسبة 27% من المقاعد البرلمانية بحصولها مجتمعة على 164 مقعداً من أصل 596. وفازت بأغلبية المقاعد المتبقية أحزاب أصغر أو مرشحون مستقلون يعدون أيضاً موالين للحكومة. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 32% ممن لهم الحق في التصويت (سلامة، 2026).

تمثلت الشرعية السياسيّة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتهميش دور مجلس الشعب (البرلمان المصريّ)، كمنبرٍ أساسي للاختلاف السياسيّ السلمي، والجائز قانوناً مع سياسات الحكومة وتشريعاتها، مع الحفاظ على عمليةٍ ديمقراطية شكلية من خلال إجراء الانتخابات الدورية، والإبقاء على مظهر الحياة البرلمانية. صحيحٌ أن البرلمان لم يكن يوماً منبراً ديمقراطياً فعالاً، ولكن منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم، تحجم وتقلص دوره بشكل أوضح من أي وقت مضى ليصبح مجرد أداةٍ بيد السلطة للمصادقة التلقائية على المراسيم الرئاسية ومشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة. لقد كان فرض هيمنة الأحزاب والكتل البرلمانية الموالية للنظام خطوةً أولى، ولكن بتجريد البرلمان من أهميته وثقله، يمكن لإدارة السيسي استخدامه كواجهة توحي بوجود

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مظهرٍ من الانفتاح السياسيّ، عن طريق إنشاء أحزاب ومنصات جديدة بصورة دورية. ومن الأمثلة على ذلك حزب "الجبهة الوطنية" الذي أُنشئ في كانون الأول/ديسمبر 2024، والذي احتفى به وسائل الإعلام الحكومية بوصفه مؤشراً على التعافي السياسيّ (الصايغ، 2026).

المبحث الثالث

أسباب ضعف الأحزاب السياسيّة في مصر

هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في مزيد من ضعف الأحزاب السياسيّة، وتنقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

المطلب الأول: الأسباب والعوامل الداخلية

نعني بالعوامل الداخلية المتعلقة بالأحزاب السياسيّة، تلك المعوقات التي ترتبط في وجودها بالأحزاب في ذاتها وذلك من حيث التنظيم الداخلي الذي تقوم عليه وكذلك علاقتها مع المجتمع والأحزاب الأخرى. ومن أهم تلك العوامل هي:

1. العقيدة والفكر: تعيش الأحزاب السياسيّة العربية عامة والمصريّة خاصة، توقفاً عند المضامين الأيديولوجية والعقائدية التي نهضت عليها عند تأسيسها، وأن أغلب الأحزاب اليوم لم تعد تملك مشروعها الخاص، أو برامجها إلا القلة، حتى الأحزاب الحاكمة لا مشروع لديها، بل حتى البرامج يمكن اعتبارها خططاً خمسية، أو عشرية، بل يمكن عدّها شبه دائمة، كون حجم ما يتحقق منها محدود نسبياً (مجموعة مؤلفين، 2012، صفحة 392).
2. احتكار عملية صنع القرار الحزبي وغياب ظاهرة التداول السلمي للسلطة داخل الحزب: من خلال سيطرة بعض الأشخاص على جميع المناصب القيادية داخله، مما أدى إلى محدودية العضوية.
3. الصراعات والانشقاقات الداخلية المستمرة داخل الأحزاب، وعدم وجود آلية إدارة الصراع الداخلي فيها، ومن ثم تراجع الممارسة الديمقراطية على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار داخلها. وتقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات منها (العزباوي، 2014، صفحة 7):
   أ- البناء التنظيمي.
   ب- عملية صنع القرار.
   ج- دوران النخب الحزبية.
   د- إدارة الصراع داخلها.
4. سيطرة رجال الأعمال على العمل الحزبي بعد الثورة: إنّ أحد أسباب قيام ثورة 25 يناير هو فض التزاوج بين السلطة والثروة، إلا أنها أعادت رجال الأعمال إلى قمة الحياة الحزبية مرة أخرى، إذ قام

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بعض رجال الأعمال بتأسيس أحزاب سياسية فضلًا عن الأحزاب القديمة التي كان يديرها رجال أعمال، وهو ما أدى بالنهاية إلى تحويلها في النهاية إلى شركات خاصة.

5. بروز أحزاب سياسية موالية وداعمة للسلطة سيطرت على البرلمان مما أضعف التعددية الحزبية، مثل حزب مستقبل وطن الذي دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي بصورة مطلقة وعلاقته بكبار مسؤولي الحكومة، والذي شبهه الكثير من النقاد بالحزب الوطني الديمقراطي في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (فرج، 2024).

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل الخارجية

ويقصد بها العوامل والمعوقات التي تؤثر في النشاط الحزبي، لكن ليس للأحزاب السياسيّة يد فيها، بل إن التأثير السلبي لتلك العوامل في التعددية الحزبية مستمد من المجتمع بتفاعلاته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسيّة. ومن أهم تلك العوامل هي:

1. البيئة التشريعية:

شهدت الخريطة الحزبية بعد ثورة 25 يناير تغييرات جوهرية، فبعد صدور قانون الأحزاب السياسيّة حدثت حالة انفجار حزبي زادت خلالها الأحزاب السياسيّة، كما حدث انفتاح ديمقراطي قائم على حرية تشكيل الأحزاب السياسيّة، فضلًا عن تغيير نظرة المجتمع المصريّ للأحزاب السياسيّة، إذ أصبح هناك اهتمام جماهيري وأكبر بالأحزاب السياسيّة كأداة للصراع والتنافس السياسيّ بعد الثورة، وتجلى هذا في الإقبال الجماهيري المتزايد على الانضمام للأحزاب السياسيّة الجديدة (العزباوي، 2014، صفحة 16). أما في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وعلى الرغم من انعقاد برلمان عام 2015م، والذي يعد أول برلمان في ظل دستور 2014م، قام بإصدار عدة قرارات منها سياسية وأخرى اقتصادية، إذ قام بتقليل الأحزاب السياسيّة إذ بلغ عدد الأحزاب المسجلة رسمياً (104) حزباً إلا أن 19 حزباً فقط داخل البرلمان، وسعى لدمج الأحزاب السياسيّة لغرض تقليلها واستقالات للأعضاء من حزب وانضمامها إلى حزب آخر والوصول إلى شكل يقترب إلى الحزب الحاكم، وذلك بسبب غياب الأحزاب المعارضة ذات الثقل الانتخابي والتمثيلي مما جعله مماثلاً لحكم الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (الجبوري، 2021، صفحة 165).

2. إضعاف المجتمع المدني كحاضنة للأحزاب السياسيّة.

3. السيطرة الإعلامية وتقييد حرية التعبير: إذ لم يمنح الرئيس (عبد الفتاح السيسي) وسائل الإعلام انفتاحاً ديمقراطياً ونوعاً من الحرية، بل شهد الأداء الإعلامي المصريّ تراجعاً كبيراً، وتعزيز صورة الحزب الحاكم والأحزاب الموالية للنظام (قاسم و الدنان، 2016، صفحة 57).

المطلب الثالث: أثر ضعف الأحزاب السياسيّة على شرعية النظام السياسيّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اتسمت مرحلة الرئيس عبد الفتاح السيسي بإشكالية ضعف الأحزاب السياسيّة بشكل أوضح لما لها من تأثير مباشر على شرعية النظام السياسيّ المصريّ.

1. فاتسمت الحياة الحزبية أثناء مدة حكمه بتعددية حزبية شكلية ووجود عددية من الأحزاب السياسيّة، ليس لها القدرة على منافسة السلطة بسبب ضعف المعارضة، فضلًا عن ظهور أحزاب سياسية موالية للسلطة، مما أدى ذلك إلى نظام حزبي ضعيف التأثير في عملية صنع القرار. وهذا بدوره أدى كل ذلك إلى تراجع الشرعية الديمقراطية.
2. تراجع القبول الشعبي للنظام وهو عنصر أساسي في الشرعية، وذلك من خلال عزوف قطاعات من الشباب عن العمل الحزبي، حتى المستقلين الذين يرشحون إلى الانتخابات يتم اختيارهم من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي (بن نقيسة، 2026).
3. حدوث فجوة بين المجتمع والنظام السياسيّ وذلك لأن الأحزاب السياسيّة لم تكن قادرة على نقل مطالب المواطنين، والتعبير عن قضايا المجتمع.
4. تقييد نشاط الأحزاب المعارضة وغياب نقد سياسي منظم، وتقييد الإعلام من قبل أجهزة الأمن أدى إلى غياب معارضة فعالة (الخطيب، 2026).
5. اتسم نظام حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي بدرجة كبيرة على الاستقرار الأمني والإنجازات الاقتصادية، لكن ضعف الأحزاب السياسيّة يجعل هذه الشرعية غير كافية وحدها (الخطيب، 2026).

ومن ثم فقد أصبحت شرعية النظام تعتمد بدرجة أكبر على الأداء والاستقرار بدلاً من المشاركة والتعددية السياسيّة.

الخاتمة

تبيّن هذه الدراسة أن الأحزاب السياسيّة تشكل عنصراً أساسياً في بناء الشرعية السياسيّة داخل الأنظمة الحديثة، وأن ضعفها ينعكس مباشرة على مستوى المشاركة والتمثيل والرقابة السياسيّة. وفي الحالة المصريّة خلال عهد السيسي، ظهر أن الحياة الحزبية تعاني من ضعف واضح في التأثير السياسيّ، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل مفهوم الشرعية بعيداً عن الأسس الديمقراطية التقليدية، باتجاه شرعية ترتكز على الأداء والاستقرار.

وبالرغم من أنّ هذا النمط قد يوفر قدراً من الاستقرار قصير المدى، فإن الشرعية السياسيّة الأكثر استدامة ترتبط عادة بوجود تعددية سياسية فاعلة ومشاركة مؤسسية حقيقية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أولا: الاستنتاجات

يمكن استنتاج أن ضعف الأحزاب السياسيّة في مصر خلال عهد عبد الفتاح السيسي لم يكن مجرد خلل تنظيمي داخل الحياة الحزبية، بل عاملًا مؤثراً في طبيعة الشرعية السياسيّة نفسها. فكلما ضعفت الأحزاب، تراجعت قنوات المشاركة المؤسسية، وازداد اعتماد النظام على مصادر بديلة للشرعية، لا سيما الإنجاز والاستقرار. كما أن استمرار ضعف الأحزاب قد يؤدي على المدى الطويل إلى إضعاف قدرة النظام على تجديد شرعيته سياسياً من خلال التمثيل والمشاركة.

ويمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات العلمية المهمة التي تفسر طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسيّة ومستوى شرعية النظام السياسيّ خلال هذه المرحلة:

1. وجود تعددية حزبية شكلية: ظهرت الدراسة أن النظام السياسيّ المصريّ خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي حافظ على الإطار القانوني للتعددية الحزبية، إلا أن هذه التعددية لم تنعكس بصورة كاملة على الواقع السياسيّ. فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب السياسيّة، فإن معظمها تأثيرها ضعيف جماهيرياً وسياسياً، الأمر الذي جعل التعددية الحزبية أقرب إلى التعددية الشكلية منها إلى التعددية الفاعلة.
2. تراجع الدور التقليدي للأحزاب السياسيّة: توصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسيّة لم تعد تؤدي أدوارها التقليدية المتمثلة في التعبئة السياسيّة، وتمثيل المصالح الاجتماعية، وتقديم البدائل السياسيّة، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرتها في التأثير في عملية صنع القرار السياسيّ.
3. تراجع مستوى المشاركة السياسيّة: أدى ضعف الأحزاب السياسيّة إلى تراجع مستوى المشاركة السياسيّة، ولا سيما بين الشباب، نتيجة تراجع الثقة بقدرة الأحزاب على إحداث تغيير حقيقي، أو التأثير في السياسات العامة، ممّا أدى إلى ضعف الاندماج السياسيّ لفئات واسعة من المجتمع.
4. محدودية دور المعارضة: أظهرت الدراسة أن ضعف الأحزاب السياسيّة المعارضة أدى إلى محدودية قدرتها على ممارسة دورها الرقابي والنقدي تجاه السياسات الحكومية، وهو ما انعكس على مستوى التوازن السياسيّ داخل النظام السياسيّ المصريّ، وأدى إلى تراجع فرص المنافسة السياسيّة الفعالة.
5. تأثر الشرعية الديمقراطية للنظام السياسيّ: خلصت الدراسة إلى أن الشرعية الديمقراطية ترتبط بوجود تعددية سياسية حقيقية ومنافسة حزبية فعالة، وعندما تضعف الأحزاب السياسيّة تتراجع فرص المشاركة والتنافس السياسيّ، الأمر الذي يؤثر في أحد أهم مصادر الشرعية الديمقراطية للنظام السياسيّ.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

6. اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع: بيّنت الدراسة أن ضعف الأحزاب السياسيّة أدى إلى تراجع دورها كوسيط بين الدولة والمجتمع، مما أسهم في اتساع الفجوة بين المواطنين والمؤسسات السياسيّة، وأضعف قدرة النظام السياسيّ على استيعاب المطالب المجتمعية المختلفة عبر القنوات الحزبية الرسمية.
7. اعتماد النظام السياسيّ على مصادر بديلة للشرعية: توصلت الدراسة إلى أن النظام السياسيّ المصريّ خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي اتجه إلى تعزيز شرعيته من خلال الاعتماد على شرعية الإنجاز، والاستقرار الأمني، والمشروعات التنموية الكبرى، وذلك لتعويض التراجع النسبي في أدوار الشرعية المرتبطة بالمنافسة الحزبية والمشاركة السياسيّة.

ثانيا: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بشأن أثر الأحزاب السياسيّة وشرعية النظام السياسيّ المصريّ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تعزيز التعددية السياسيّة الفعلية: من الضروري أن توفر الحكومة بيئة سياسية تسمح بوجود تعددية حزبية حقيقية قائمة على المنافسة السياسيّة المشروعة، بما يسهم في دعم الشرعية الديمقراطية للنظام السياسيّ.
2. تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية للأحزاب السياسيّة: من خلال تطوير كوادرها، وتحسين آليات العمل الداخلي، وبناء برامج سياسية واقعية تعبر عن احتياجات المجتمع.
3. توسيع المشاركة السياسيّة للمواطنين: تشجيع المواطنين، ولا سيما فئة الشباب والمرأة، على الانخراط في العمل الحزبي والمشاركة السياسيّة، بما يعزز العلاقة بين المجتمع والمؤسسات السياسيّة.
4. تعزيز دور الرقابة السياسيّة: تعزيز دور الأحزاب السياسيّة، خاصة المعارضة، في مراقبة الأداء الحكومي وممارسة الرقابة السياسيّة، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل النظام السياسيّ.
5. إعادة بناء الثقة بين المواطنين والأحزاب السياسيّة: يتطلب ذلك تطوير خطاب سياسي أكثر قرباً من القضايا المجتمعية، والعمل على استعادة ثقة المواطنين من خلال تحقيق متطلباتهم بقدرة الأحزاب على تمثيل مصالحهم الحقيقية.
6. تحقيق التوازن بين شرعية الإنجاز والشرعية الديمقراطية: عدم الاكتفاء بالاعتماد على شرعية الإنجاز والاستقرار، بل ضرورة تعزيز الشرعية القائمة على المشاركة السياسيّة الفعالة والتعددية المؤسسية المستدامة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، محمد سعد. (2004). الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، ج1. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
2. الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. (2011، أبريل). المادة (4).
3. الجبوري، سما طاهر مسلم. (2021). دور رئيس الجمهورية في النظام السياسيّ المصريّ منذ عام 1981م. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية.
4. الخطيب، تقادم. (2026). كيف قد يؤدي فشل السيسي على مدار عقد كامل إلى نهايته السياسيّة. تم الاسترداد من:https://belarabiyah.com/%D9%8384/
5. الخطيب، نعمان أحمد. (1983). الأحزاب السياسيّة ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة عين الشمس.
6. الحلو، ماجد راغب. (1996). الدولة في ميزان الشريعة (النظم السياسيّة). دار المطبوعات الجامعية.
7. حسن، مازن. (2013). الصراع من أجل نظام سياسي جديد (مصر بعد الثورة). الدار المصريّة اللبنانية.
8. الشاعر، رمزي طه. (1979). الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسيّة المعاصرة. دار النهضة.
9. الشرقاوي، سعاد. (2005). الأحزاب السياسيّة (أهميتها- نشأتها- نشاطها). مركز بحوث الدراسات البرلمانية.
10. الشكراوي، علي هادي حميد. (2014). النظم السياسيّة المعاصرة. دار النهضة العربية.
11. الصايغ، يزيد. (2026). الجمهورية الثانية: إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي. تم الاسترداد من https://carnegieendowment.org/ar
12. الطماوي، سليمان محمد. (1996). السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر السياسيّ الإسلامي (ط6). دار الفكر العربية.
13. الطماوي، سليمان محمد. (بلا سنة). النظم السياسيّة والقانون الدستوري. دار الفكر العربي.
14. العزباوي، يسرى. (2014). أزمة الأحزاب الديمقراطية في مصر. الملف المصريّ، العدد 14، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
15. العزباوي، يسرى. (2014). تعزيز الديمقراطية: المسارات المحتملة لدور البرلمان في التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة حزيران/ يونيو 2013. سلسلة بدائل، العدد 9، السنة الخامسة، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية.
16. العزباوي، يسرى، و حسن، مازن. (2012). الخريطة الحزبية في مصر بعد الثورة: من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبي. كراسة استراتيجية، العدد (234)، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية بالأهرام.
17. عثمان، طارق. (2012). مصر على شفير الهاوية من ثورة عبد الناصر إلى الملايين في ميدان التحرير (ط1). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
18. عبد الدين، بن عمراوي. (2018). الشرعية الديمقراطية - مقاربة المفهوم وتحديد الأسس والمفاهيم. مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 3، جامعة محمد بوقرة، الجزائر.
19. فرج، أمل. (2024). نبذة عن نشأة وتأسيس الحزب الأشهر في مصر حزب مستقبل وطن. تم الاسترداد من http://almowatna.news/?p=264844
20. فؤاد، خالد. (2025). ترسيخ الاستبداد: عسكرة الأحزاب السياسيّة في مصر. المعهد المصريّ للدراسات. تم الاسترداد من https://eipss-eg.org
21. قاسم، باسم، و الدنان، ربيع. (2016). الأحزاب والقوى السياسيّة. في محسن محمد صالح (محرر)، سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة (2). مركز الزيتون للدراسات والاستشارات.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

22. مجموعة مؤلفين. (2006). الأحزاب السياسيّة في العالم العربي (ط1). المركز اللبناني للدراسات.
23. مجموعة مؤلفين. (2012). مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية (ط2). مركز دراسات الوحدة العربية.
24. مهنا، محمد نصر. (بلا سنة). علوم السياسة - دراسة في الأصول والنظريات. دار الفكر العربي.
25. هلال، علي الدين. (2010). النظام السياسيّ المصريّ بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (ط1). الدار المصريّة اللبنانية.
26. هلال، علي الدين، وآخرون. (2015). عودة الدولة: تطور النظام السياسيّ في مصر بعد 30 يونيو. الدار المصريّة اللبنانية.
27. وهبان، أحمد. (2003). التخلف السياسيّ وغايات التنمية السياسيّة. الدار الجامعية.
28. بن نقيسة، سارة. (2026). مصر: أكثر من عقد في السلطة وحكم استبدادي متزايد. تم الاسترداد من https://www.polytechnique-insights.com/en/columns/geopolitics/egypt-more-than-a-decade-in-power-and-increasingly-authoritarian-rule/
29. سلامة، خالد. (2026). أحزاب مؤيدة للسيسي تكتسح البرلمان المصريّ في انتخابات مفصلية. تم الاسترداد من https://www.dw.com/ar
30. دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971. المادة (5).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0